

A E

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/47/278

E/1992/77

18 June 1992

ARABIC

ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة
المجلس الاقتصادي والاجتماعي



المجلس الاقتصادي والاجتماعي
الدورة الموضوعية لعام ١٩٩٢
البند ١٢ من جدول الاعمال المؤقت**
التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي

الجمعية العامة
الدورة السابعة والاربعون
البند ١٢ من القائمة الاولى*
تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي

مذكرة من الامين العام

يتشرف الامين العام بأن يحيل الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي والى الجمعية العامة ، كمرفق لهذه المذكرة ، مذكرة من الامين العام لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية بشأن الاثار المتعلقة بالموارد وغيرها من الاثار المترتبة على تطبيق المعايير الجديدة لتحديد اقل البلدان نموا في مجال تنفيذ برنامج العمل للتسعينات لصالح هذه البلدان عملا بقرار الجمعية العامة ٢٠٦/٤٦ .

- A/47/50

*

- E/1992/100

**

.../...

280692

260692

250692

١٤٤٩ ح(٩٢)

92-26143

المرفق

الآثار المترتبة على تطبيق المعايير الجديدة لتحديد أقل البلدان نموا

مذكرة من الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

١ - طلبت الجمعية العامة في قرارها ٢٠٦/٤٦ من الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الونكتاد) أن يقدم إلى المؤتمر في دورته الثامنة تقريراً عما يترتب على تطبيق المعايير الجديدة لتحديد أقل البلدان نمواً من آثار تتعلق بالموارد وغيرها من الآثار في تنفيذ برنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نمواً. كما طلبت منه أن يتبع تقريره للمؤتمر بتقرير يقدمه إلى الجمعية العامة في دورتها السابعة والأربعين، عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي، يتعلق بالموضوع نفسه (انظر التذييل).

٢ - ومنذ اعتماد مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بأقل البلدان نمواً لبرنامج العمل للتسعينات، أضافت الجمعية العامة ٦ بلدان جديدة إلى مجموعة أقل البلدان نمواً التي يبلغ عددها الآن ٤٧ بلداً، ويبلغ إجمالي عدد سكانها ما يزيد على نصف بليون أي ما يقرب من عُشر سكان العالم. وإلى جانب إضافة ليبيريا في عام ١٩٩٠، أدرجت خمسة بلدان أخرى - جزر سليمان وزامبيا وزائير وكمبوديا ومدغشقر - في القائمة بموجب قرار الجمعية العامة ٢٠٦/٤٦ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ بناءً على توصية لجنة التخطيط الإنمائي التي صاغت معايير جديدة لتحديد أقل البلدان نمواً^(١). وقد وضعت مجموعة أهداف المعونة التي اعتمدها مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بأقل البلدان نمواً للمساعدة على تلبية احتياجات البلدان الـ ٤١ التي حددت في ذلك الوقت بأنها أقل البلدان نمواً من رؤوس الأموال الخارجية. وطبقاً لتقديرات أمانة الونكتاد كانت الزيادة الإضافية في الاحتياجات من رؤوس الأموال الخارجية، كمجموعة بعد إدراج بلدان جديدة في حدود ٢٠ في المائة. وتناقش بمزيد من التفاصيل في التقرير المرفق، الذي أعده الأمين العام للونكتاد، آثار القائمة الموسعة لأقل البلدان نمواً بالنسبة لأهداف المعونة الموضوعة في برنامج العمل وكذلك الاحتياجات إلى مزيد من تخفيف عبء الديون والتسهيلات التجارية.

٣ - وفي الدورة الثامنة للمؤتمرات أعادت البلدان المانحة تأكيد عزمها على تنفيذ التزامات المساعدة الانمائية الرسمية التي تعهدت بها في برنامج العمل بالنسبة لأقل البلدان نموا البالغ عددها ٤١ بلدا والمدرجة في القائمة وقت اعتماد البرنامج . وفيما يتعلق بنتائج ادراج ستة بلدان اضافية في قائمة أقل البلدان نموا ، طلب المؤتمر من مجلس التجارة والتنمية أن ينظر ، عند قيامه بإعداد استعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل ، في الاشار المترتبة على التسويات السلمية للالتزامات الواردة في البرنامج فيما يتعلق بأهداف ومستويات المساعدة الانمائية الرسمية^(ب) . وهذا البند مدرج على جدول الاعمال المؤقت للجزء الاول للدورة التاسعة والثلاثين للمجلس التي ستعقد في أيلول/سبتمبر - تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٢ .

٤ - وفي هذا الصدد دعا المؤتمر مجلس ادارة برنامج الأمم المتحدة الانمائي أيضا الى النظر في تعديل المخصصات الاجمالية لارقام التخطيط الارشادية لأقل البلدان نموا على ضوء الاضافات التي أدرجت في القائمة . وذكر زيادة على ذلك أن الدعوة الواردة في برنامج العمل لزيادة موارد صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الانتاجية بنسبة ٢٠ في المائة سنويا ينبغي أيضا تعديلها بشكل مناسب . ولاحظ مجلس الادارة في الدورة التاسعة والثلاثين المنعقدة في أيار/مايو ١٩٩٢ أن الاونكتاد دعى في دورته الثامنة مجلس الادارة الى النظر في تعديل اعتماد ارقام التخطيط الارشادية المقدم الى أقل البلدان نموا . وطلب المجلس من المدير إبلاغ مجلس الادارة في دورته الاربعين (١٩٩٢) بالقائمة الكاملة لارقام التخطيط الارشادية للدورة الخامسة .

الحواشي

(أ) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩١ ، الملحق رقم ١١ (E/1991/32) ، الفصل خامسا .

(ب) التزام قرطاجنة (TD(VIII)/Misc.4) ، الفقرة ٢١٨ .

الجدول ١ المنقح

٤١ بلدا أقل نموا (١)				٤٧ بلدا أقل نموا			
المجموع		منها : بلدان افريقية (النسبة المئوية من جميع البلدان النامية		المجموع		منها : بلدان افريقية (النسبة المئوية من جميع البلدان النامية	
عدد البلدان	عدد السكان (هـ)	الناتج المحلي الاجمالي (و)	بمليارات الدولارات (هـ)	عدد البلدان	عدد السكان (هـ)	الناتج المحلي الاجمالي (و)	بمليارات الدولارات (هـ)
٤١	٤٤٣	١٠٧,٨	٨,٧	٤٧	٥١٠	١٣٦,١	١١,٦
(١) ٢٨	٥١	٤,٢	١,٢	(١) ٢٥	٨,٤	١٠,٦	٠,٢٥
(٢) ٢٣	١٦	٠,٢	٠,٢	(٢) ٢٣	١٨	٠,٠	١,٦
(٣) ٢٦	٥٦	٠,٧	٠,٣٤	(٣) ٢٦	٠,٧	٠,٧	٠,٣٤
(د) ٢٩	٠,٧	٠,٧	٠,٣٤	(د) ٢٩	٠,٧	٠,٧	٠,٣٤

المصدر : تقديرات أمانة الاونكتاد استنادا الى بيانات من شعبة الأمم المتحدة الإحصائية ، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا ، والبنك الدولي ، ومصادر دولية ووطنية أخرى .

- (١) البلدان المحددة بأنها أقل البلدان نموا في وقت اعتماد برنامج العمل للتعميمات من قبل مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بأقل البلدان نموا .
- (ب) أرقام فعلية .
- (ج) النسبة المئوية للعضوية في مجموعة الـ ٧٧ .
- (د) النسبة المئوية للعضوية في الأمم المتحدة .
- (هـ) بيانات عام ١٩٩٠ .
- (و) بيانات عام ١٩٨٩ .
- (ز) كنسبة مئوية من العالم ، باستثناء بلدان أوروبا الشرقية .
- (ح) البيانات غير متاحة بالنسبة لكينيا .

الجدول ٢ المنقح

المساعدة الانمائية الرسمية الشائبة والمتعددة
الاطراف المسندة المقدمة من لجنة المساعدة
الانمائية الى مجموعة اقل البلدان نموا ، ١٩٩٠

بالنسبة المئوية من الناتج القومي الاجمالي للبلدان المانحة		بملايين الدولارات		
٤٧ بلدا	٤١ بلدا	٤٧ بلدا	٤١ بلدا	
اقل نموا	اقل نموا	اقل نموا	اقل نموا	
٠,٠٦	٠,٠٦	١٨١	١٥٧	رابعاً - استراليا
٠,٠٧	٠,٠٦	١٠٤	٩٤	رابعاً - النمسا
٠,١٨	٠,١٣	٣٥٧	٣٤٣	ثالثاً - بلجيكا
٠,١٣	٠,١١	٦٩١	٦٣٤	ثالثاً - كندا
٠,٣٧	٠,٣٤	٤٦٩	٤٣٦	أولاً - الدانمرك
٠,٣٤	٠,٣١	٣١٩	٣٧٥	أولاً - فنلندا
٠,١٧	٠,١٤	٣ ٠٥٨	١ ٦٥٥	ثانياً - فرنسا
٠,١١	٠,٠٩	١ ٦٣٤	١ ٣٧٣	ثالثاً - ألمانيا
٠,٠٦	٠,٠٥	٣١	١٧	ثالثاً - أيرلندا
٠,١٣	٠,١٠	١ ٣١٤	١ ٠٩١	ثانياً - ايطاليا
٠,٠٦	٠,٠٥	١ ٦٥٨	١ ٤٥٤	رابعاً - اليابان
٠,٣٩	٠,٣٦	٨٠٦	٧١٤	أولاً - هولندا
٠,٠٤	٠,٠٣	١٦	١٤	رابعاً - نيوزيلندا
٠,٥٢	٠,٤٤	٥٥٢	٤٥٨	أولاً - النرويج
٠,٣٥	٠,٣١	٧٧١	٦٩١	أولاً - السويد
٠,١٣	٠,١١	٣١١	٣٦٣	رابعاً - سويسرا
				ثالثاً - المملكة المتحدة
				لبريطانيا العظمى
٠,٠٩	٠,٠٨	٨٦١	٧٥١	وايرلندا الشمالية
				رابعاً - الولايات المتحدة
٠,٠٤	٠,٠٤	٣ ١٦٨	١ ٩٤٥	الامريكية
				ثالثاً - مجموع الجماعة
٠,١٤	٠,١٣	٧ ٥١٩	٦ ٣٦٨	الاقتصادية الاوروبية
				مجموع لجنة
٠,٠٩	٠,٠٨	١٤ ٣٩٠	١٣ ٣٤٣	المساعدة الانمائية

حواشي الجدول ٢ المنقح

المصدر : تقديرات أمانة الاونكتاد استنادا الى معلومات واردة من أمانة لجنة المساعدة الانمائية/منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي .

ملاحظات : أولا - بلدان تقدم أكثر من ٠,٢٠ في المائة من ناتجها القومي الاجمالي كمساعدة انمائية رسمية الى أقل البلدان نموا .

ثانيا - بلدان تعهدت ببلوغ هدف ال ٠,٢٠ في المائة .

ثالثا - بلدان تعهدت ببلوغ هدف ال ٠,١٥ في المائة (سواء فرديا أو جماعية كأعضاء في الجماعة الاقتصادية الاوروبية) .

رابعا - بلدان تعهدت بإجراء زيادة كبيرة في مساعدتها الانمائية الرسمية الى أقل البلدان نموا .

التذييل

برنامج العمل للتسعينات

لمصالح أقل البلدان نموا*

تقرير الأمين العام للأونكتاد

المحتويات

<u>المفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
٨	١ - ٣	مقدمة
٩	٤ - ٢٥	الجزء الأول - استعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل للتسعينات لمصالح أقل البلدان نموا
٢٠	٢٦ - ٥٩	الجزء الثاني - الآثار المترتبة على تطبيق المعايير الجديدة لتحديد أقل البلدان نموا في مجال تنفيذ برنامج العمل للتسعينات لمصالح هذه البلدان

المرفقات

٣١	الاول - معلومات أساسية
٣٤	الثاني - الديون الخارجية لأقل البلدان نموا (في نهاية العام) وخدمة الديون ، حسب مصدر الإقراض ، ١٩٨٩

* سبق مدورها بوصفها الوثيقة TD/359 .

مقدمة

١ - قررت الجمعية العامة للأمم المتحدة ، في قرارها ٢٠٦/٤٥ ، الذي أيدت فيه برنامج العمل للتعيينات لصالح أقل البلدان نمواً ، أن ينظر مجلس التجارة والتنمية ، في كل من دوراته الربيعية السنوية ، في استعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل .

٢ - وبناء على ذلك ، اعتمد مجلس التجارة والتنمية في الجزء الثاني من دورته السابعة والثلاثين المعقودة في آذار/مارس ١٩٩١ ، وذلك في نطاق جدول الأعمال المتعلق بالاستعراض المذكور أعلاه ، القرار ٣٩٠ (د - ٣٧) الذي طلب فيه إلى الأمين العام للأونكتاد أن يقدم إلى الدورة الثامنة للأونكتاد تقريراً عن التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل ويستجيب الجزء الأول من هذا التقرير إلى ذلك الطلب . كما أن التقرير المقدم من الأمين العام إلى الدورة السادسة والأربعين للجمعية العامة بشأن تنفيذ برنامج العمل (A/46/566) يعتبر ذا صلة فيما يتعلق بالنظر في المسائل المطروحة في هذا التقرير .

٣ - وفي وقت لاحق طلبت الجمعية العامة ، في قرارها ٢٠٦/٤٦ ، إلى الأمين العام للأونكتاد أن يقدم إلى الأونكتاد الثامن تقريراً عما يترتب على تطبيق المعايير الجديدة لتحديد أقل البلدان نمواً من آثار تتعلق بالموارد وغيرها من الآثار في تنفيذ برنامج العمل^(١) . واستجابة لهذا الطلب ، يناقش الجزء الثاني من هذا التقرير الآثار المترتبة على قيام الجمعية العامة بإضافة خمسة بلدان إلى قائمة أقل البلدان نمواً .

١٠ الجزء الأول

استعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل للتأمينات لصالح أقل البلدان نموا*

٤ - منذ عقدين ، عينت الأمم المتحدة ٢٤ بلدا بوصفها أقل البلدان نموا وأنها مؤهلة لتدابير خاصة يتخذها المجتمع الدولي لمساعدتها على التصدي لمجموعة معينة من العوامل الهيكلية التي تواجهها في رفع إنتاجيتها وتنمية دخلها . وبنهاية عام ١٩٩١ وصل عدد البلدان التي عينت على هذا النحو إلى ٤٧ بلدا . وفيما يبدو ، تشير زيادة هذا العدد إلى أنه حدث اخفاق واسع النطاق من جانب كل من حكومات البلدان المعنية والمجتمع الدولي في مجمله في تهيئة البيئة الاقتصادية الكلية اللازمة للتنمية المتواصلة لهذه البلدان . وكما يشير توسيع القائمة ، ولا سيما خلال الثمانينات إلى أن احتياجات النمو المتواصل لبلدان عديدة غدت أكثر ضرورة . فضلا عن أن هذه البلدان أخفقت في مواكبة اقتصادات نامية أخرى أكثر دينامية ، فإنها قد تكون فسي سبلها إلى الانزلاق إلى نمط التدهور والركود .

٥ - بيد أن هذا ليس إلا جزءا من القصة ؛ ولكن ، بدراسة الاداء المتباين لمختلف أقل البلدان نموا ، تظهر أسباب تدعو إلى التأكيد على أن تحقيق التحسن المطرد فسي المستويات المعيشية ليس ممكنا في فترة قصيرة نسبيا فحسب ولكنه تحقق في الواقع في ١١ بلدا من هذه البلدان (عدد سكانها ٥٨ مليون نسمة) . وهناك ستة بلدان أخرى (عدد سكانها ١٢٤ مليون نسمة) حققت زيادة مقبولة في الناتج المحلي الإجمالي للفرد .

٦ - إن ما أحرزته هذه المجموعة من أقل البلدان نموا من نجاح نسبي في تحقيق معدلات أعلى من المتوسط في نمو الناتج خلال الثمانينات - وهي فترة اتسمت باضطراب لا مثيل له في الاقتصاد العالمي - مسألة تتجاوز حد الاهتمام العابر . وتواجه اقتصادات جميع أقل البلدان نموا مشاكل هيكلية متشابهة ، إن لم تكن متطابقة ، كما تجابه بشروط متشابهة لوصول منتجاتها إلى الأسواق وللحصول على التمويل الخارجي . وقد ازداد باطراد تماثل النهوج التي اتبعها الدائنون ازاء قضايا حرجة مثل تخفيف عبء الديون . فما هي إذن العوامل التي تفسر الاختلافات الملحوظة في أداء النمو فيما بين أقل البلدان نموا ، وما هي الدروس الممكنة استخلاصها من تجاربها المتنوعة؟ إن الاجابات على أسئلة من هذا القبيل هي موضع اهتمام أصيل لا من جانب الحكومات ومخططي السياسات فحسب ، بل أيضا من جانب شعوب البلدان المعنية مباشرة .

* استمد هذا الجزء من التقرير من "الاستعراض العام الذي أعده الأمين العام للأمم المتحدة ، تقرير عام ١٩٩١ بشأن أقل البلدان نموا" .

ما هي أسباب التفاؤل؟

٧ - يعطي الأداء العام لاقتصادات أقل البلدان نموا في الثمانينات انطباعا بأنه صورة لتكرود الزمن . بيد أن التحليل المتأنى للتقدم المحرز خلال العقد وللفهم التي قد يتيحها المناخ السياسي والاقتصادي العالمي الجديد لاحتراز المزيد من التقدم يبين أن ثمة أسبابا تبعت على الأمل ، بل على قدر معين من التفاؤل ، عند دراسة الاتجاه المرتقبة لهذه البلدان .

٨ - ويمر تحقيق معدلات النمو المرتفعة نسبيا في عدد من أقل البلدان نموا (بالقياس إلى المتوسط الذي حققته مجموعة البلدان هذه) ، في بعض أسبابه ، إلى ما يلي: الزيادة الهامة في القوة الشرائية لمصادراتها وما ترتب على ذلك من زيادة قدرتها على توسيع حجم الواردات والحفاظ على مستوى مرتفع للاستثمار المحلي ؛ واستمرار ارتفاع مستويات المساعدة الشاهلية واستخدامها بفعالية (وحدوث زيادات كبيرة في حجم هذه المساعدة للفرد في العديد من هذه البلدان التي كانت تتلقى من قبل مقادير أقل بكثير من المتوسط) ؛ وتحقيق توسع كبير في الانتاج الزراعي ، مع زيادة الناتج للفرد زيادة ملحوظة في حالات عديدة (وعدم حدوث خسائر ملحوظة في نصيب الفرد) ؛ والإدارة الكفء نسبيا للديون الخارجية (هناك بلدان فقط هما اللذان طلبتا إعادة جدولة ديونهما في نادي باريس خلال الفترة ١٩٨٤ - ١٩٩٠) . وكانت العوامل الخاصة الأخرى التي ساعدت على النمو السريع نسبيا لتلك البلدان هي تحويلات المهاجرين الكبيرة والحاصل الكبيرة من السياحة ، وكذلك ، بالنسبة لستة بلدان آسيوية من أقل البلدان نموا ، انتقال آثار النمو المتسارع بشدة في البلدان المجاورة لها .

٩ - وعلى النقيض من ذلك تماما ، شهدت بلدان أخرى تدهورا سريعا في معدل النمو وفي شتى مؤشرات التنمية البشرية . وعانت هذه البلدان من مجموعة من العوامل المتنوعة ، مثل الحروب والاضطرابات وعدم الاستقرار ، التي تفاقمت بفعل تدفقات اللاجئين بأعداد هائلة من مناطق النزاع المجاورة ؛ وكذلك الانخفاض الحاد في حائسل المصادرات وأعباء الديون الباهظة ، وارتفاع نسبة التضخم المقترن بالتخفيض الحاد في قيمة العملة ، والانخفاض الشديد في الاستثمارات والهبوط الحاد في حجم الواردات .

١٠ - وعند مقارنة هذين النقيضين ، تجدر ملاحظة أن البلدان التي أدرجت في قائمة الأمم المتحدة منذ البداية هي التي حققت ، إجمالا ، في الثمانينات أداء أفضل من أداء البلدان التي أدرجت في القائمة مؤخرا . ويدعو ذلك إلى الاعتقاد بأن الجمع الذي يتسم بحسن التمييز (والذي حدث مصادفة في بعض الأحيان كذلك) بين السياسات وتدابير الدعم الدولي المحددة التي اتخذت لمعالجتها قد أدى دورا مهما في هذا المجال .

١١ - وما يؤيد التحليل المبيّن أعلاه الاعلان الذي أصدره المشتركون في مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بأقل البلدان نموا الذي أشار إلى أنه يمكن عكس اتجاه التدهور في الحالة الاقتصادية والاجتماعية والايكولوجية لأقل البلدان نموا إذا ما عززت هذه البلدان وشركاؤها في التنمية جهودها وحقت تضافرها بروح من التضامن . وإذا نفذت جميع الأطراف المعنية برنامج العمل تنفيذا كاملا وفعالا ، سيتمكن عدد كبير من أقل البلدان نموا من انعاش نموّه وتنميته .

١٢ - ويتطلب ذلك أن تعمل أقل البلدان نموا ، التي تتحمل المسؤولية الأساسية عن تنميتها ، على تحيين تطبيق السياسات والتدابير الوطنية بما يتماشى مع برنامج العمل . بما في ذلك انتهاز سياسات اقتصادية كلية تؤدي إلى التنمية الطويلة الأجل والقابلة للإدامة ، وتشجيع المبادرات الفردية واشتراك جميع السكان في عملية التنمية . وينبغي لشركائها في التنمية أن ينفذوا بفعالية الالتزامات التي تعهدوا بها في برنامج العمل ، في جميع مجالات الدعم الدولي بما فيها المساعدة الإنمائية الرسمية ، وتخفيف عبء الديون ، والتجارة الخارجية .

١٣ - ومن الأهمية بمكان ، في سياق ما تقدم ، الاتجاه إلى تسوية العديد من النزاعات والاضطرابات التي طال أمدها والتي ابتلى بها العديد من أقل البلدان نموا . ويشر التحن العام في المناخ السياسي العالمي بتحسين الأوضاع من أجل إعادة الاستقرار الداخلي في تلك البلدان وبالتالي انعاش عملية تنميتها .

الاتجاه نحو الإصلاح

١٤ - كان إخفاق السياسات الاقتصادية الكلية في تحقيق النتائج المرجوة ، إضافة إلى المناخ الخارجي المعاكس الذي ساد طيلة الثمانينات ، هو الحافز الأصلي للاتجاه نحو ادخال الإصلاحات الرئيسية على صعيد السياسات العامة . وبمرور سنوات العقد أخذت البلدان ، الواحد تلو الآخر ، وبلاستعانة عادة بالدعم المالي الخارجي ، في ادخال تغييرات على السياسات العامة كان الغرض منها أساسا هو تمحيص الاختلال الاقتصادي وتهينة الظروف التي تكفل النمو الطويل الأجل الذي تتوافر له مقومات البقاء .

١٥ - بيد أن هذه العملية لم تواكب بالقدر اللازم من الدعم المالي وغيره من أشكال الدعم من جانب الشركاء في التنمية لأقل البلدان نموا أو من جانب المؤسسات المالية المتعددة الأطراف . ويدل توقف العديد من برامج التثبيت أو تعرضها لتعديلات جذرية قبل استكمالها على المشاكل الناتجة عن عدم الالتزام الكامل بتنفيذ هذه البرامج بقدر ما يدل على الطابع المعقد الذي يتم به تنفيذ اصلاح السياسات في بيئة دولية بالغة الصعوبة . وتشير الخبرة المكتسبة مما حدث من أوجه الفشل والنجاح على السواء ،

أن العملية شاقة لا من حيث قدرة الحكومات على تنظيمها وإدارتها فحسب وإنما أيضا من حيث اختيار أدوات السياسات العامة ، وتتابع تنفيذها ودرجة شمولها ومدتها . بل أن هناك صعوبة أخرى تنبع من الطابع الحساس سياسيا الذي تتسم به الإصلاحات ، حيث تترتب عليها مكاسب غير متكافئة لمجموعات المصالح المختلفة وحيث أن آثارها السلبية تؤثر بشدة ، في كثير من الأحيان ، على أكثر السكان حرمانا .

١٦ - ولذلك ، فإن التحدي الرئيسي ، في أعداد هذه البرامج يتمثل في ضرورة إقامة توازن بين توخي الكفاءة والاعتبارات الاجتماعية دون أن يؤدي ذلك إلى زعزعة الاستقرار السياسي .

١٧ - وكان الدافع الرئيسي وراء وضع سياسات ترمي إلى تقليل التدخل الحكومي هو الاستياء الواسع النطاق من أداء الشركات العامة وضرورة وضع حد للاستنزاف غير المحتمل للميزانيات العامة بسبب تقديم الإعانات إلى تلك الشركات . ولهذا الغرض ، أكدت كل برامج الإصلاح تقريبا على دمج الشركات العامة أو تصفيتها أو إعادة هيكلتها . وتشكل الخصخصة إحدى الوسائل الرئيسية التي كثيرا ما تنادي بها سياسات الإصلاح عند إعادة ترتيب دوري القطاع العام والقطاع الخاص . بيد أن أمثلة التطبيق السليم للخصخصة محدودة في كثير من الأحيان في أقل البلدان نموا حيث يتعين أن يواصل القطاع العام الاضطلاع بدور ميسر ، وإن كان على مستوى أقل ، في القطاعات الاجتماعية الأساسية وفي بعض القطاعات الانتاجية . ونتيجة لذلك ، سيظل تصميم البرامج الرامية إلى إعادة هيكلة الشركات العامة وتحسين كفاءتها ، وتحرير سبل دخول هذه الشركات إلى مجالات أنشطة كانت مقيدة بالنسبة لها ، أحد الأهداف الرائدة لسياسات العامة في العديد من أقل البلدان نموا .

١٨ - وقد أدت الحاجة إلى تأمين التوازن المالي إلى تطرق عملية الإصلاح إلى قضايا مراقبة الإنفاق وتميئة الموارد . وخضع حجم الاستثمارات العامة وأوجه الإنفاق الأخرى وتكوينها ونوعيتها لفحص دقيق في العديد من أقل البلدان نموا . ويجري تعديل سياسات الإنفاق بحيث تمنح الأولوية للاستثمارات الانتاجية ولنفقات الصيانة (في مجالات من قبيل الهياكل الأساسية ، ومرافق التخزين والتسويق) ، وذلك لدعم نمو قطاع السلع التجارية والأنشطة المولدة للعمالة . وفيما يتعلق بالإيرادات ، يجري وضع إصلاحات مالية للاستعاضة عن الضرائب على الأنشطة الانتاجية وغيرها من الرسوم المشبعة للانتاج (ولا سيما في مجال الزراعة) بضرائب على الاستهلاك والقيمة المضافة .

تنويع التجارة

١٩ - حدث الأهمية المسندة في برامج الإصلاح إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي وزيادة القدرة على التعامل مع الصدمات الخارجية بالعديد من أقل البلدان نموا إلى إعطاء أولوية متقدمة لتنويع الاقتصاد . وخلال الثمانينات ، أدى الاعتماد على قطاع رئيسي أو قطاعين رئيسيين أو على منتج أو منتجين رئيسيين لتحقيق حائل النقد الأجنبي إلى أن أصبح العديد من أقل البلدان نموا شديداً متأثر بالتغيرات السلبية ، القصيرة الأجل والطويلة الأجل ، في معدلات التبادل التجاري على الصعيد الدولي . وعانى أكثر من نصف أقل البلدان نموا من تدهور متوسط النمو ؛ وفي معظم هذه الحالات ، تزامن هذا التدهور مع ركود الطلب العالمي على الصادرات من السلع الأولية التقليدية ، وهبوط أسعارها ، فضلاً عن أنه نتج أساساً عن ذلك . ولهذا السبب ، يتطلب كسر الحلقة المفرغة للاعتماد على سلعة أساسية واحدة أو سلعتين جهوداً متواصلة لتنويع الصادرات ، يكملها استمرار الاستعانة عن الواردات . وينطوي ذلك ، في الأجل القصير ، على تطبيق أفضل الخيارات الكفيلة بزيادة الصادرات ، بما فيها الصادرات التقليدية ، واستعادة الأنصبة السوقية للصادرات أو على الأقل المحافظة على القوائم منها ، واستغلال الامكانيات التصديرية الجديدة المعتمدة على الموارد ، واستحداث صادرات زراعية أو خدمات جديدة تكون لها في بعض البلدان ميزة نسبية محتملة (مثل منتجات البتة ، والسياحة) . وفي الأجل الطويل ، سيتطلب تنويع التجارة بحث إمكانات التجهيز المحلي للسلع الأساسية التي تصدر حالياً في أشكالها الخام .

٢٠ - وتشمل سياسات التنويع الوطنية توخي الحذر في الإدارة الاقتصادية الكلية ، واستخدام الحوافز الاقتصادية الجزئية التي يحدد هدفها بعناية ، وتحسين الأساليب الإدارية . ويتمين أن تستمر الإدارة الاقتصادية الكلية في التركيز بصورة حازمة على سرعة تحقيق التوازن في حسابات القطاع العام . فأقل البلدان نموا معرضة للتضخم ، كما أن الحلقة المفرغة للتضخم وتخفيض قيمة العملة تمثل خطراً يهددها باستمرار . وترتب على ذلك آثار بالغة لتتابع تدابير الإصلاح الاقتصادي وإصلاحات السياسات التجارية . وعلى المستوى الاقتصادي الجزئي ومستوى الشركات ، وينبغي أن تركز التدابير على الصادرات ، بما في ذلك الصلة بين الصادرات والواردات . وثمة حاجة إلى أن يبدأ ، دون إبطاء ، العمل بنظام المخازن الجمركية ونظم رد الرسوم الجمركية وتوخي الشفافية في مخصصات شركات التصدير من النقد الأجنبي . ومن بين مقتضيات التنويع الهامة التنفيذ العاجل والسليم للتدابير الرامية إلى تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي على حد سواء ، والصادرات والاستعانة المتواصلة عن الواردات . وينبغي أن تتخذ سياسات المجتمع الدولي فيما يتعلق بدعم تنويع التجارة في أقل البلدان نموا شكلاً تحيين إمكانات وصولها إلى الأسواق . بما في ذلك تخفيف قواعد المنشأ وإدخال تحيينات أخرى على نظام الأفضليات المعمم وتشجيع الاستثمار الأجنبي

المباشر على أن يقوم بدور حفّاز بتقديم الدعم التقني وتسهيلات الدعم داخل المناعة الواحدة .

المشاركة التنموية والتنمية

٢١ - إن أهم المستفيدين وأهم أدوات الانعاش في أقل البلدان نموا هم ، في التحليل النهائي ، شعوبها ، التي تمثل أكبر مصدر لشروطها . ويتمثل التحدي الذي تواجهه هذه البلدان في كيفية تهيئة الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تشجع السكان على تكريس طاقاتهم ومهاراتهم لمصالح الأمة . وعلاوة على احترام حقوق الإنسان ، سيتطلب هذا الجهد تنفيذ برامج تهدف إلى زيادة المشاركة الشعبية في عملية التنمية وفي عمليات صنع القرارات التي تؤثر على رفاههم ، بما في ذلك سبل حصولهم على الأصول الانتاجية .

٢٢ - وفي العديد من أقل البلدان نموا ، أسفرت التغييرات البعيدة المدى في نظام الحكم ، من الانتخابات الحرة إلى الإصلاحات الدستورية الديمقراطية ، عن امكانيات جديدة لوضع نظم سياسية تتسم بمزيد من المشاركة والوضوح . بيد أن تواصل هذه التغييرات لم يكن ييرا . فالامثلة على الانتخابات التي فشلت في تنصيب حكومات شعبية ، وعلى الاطاحة بالقوة بحكومات منتخبة ، تبرز ما تتسم به بعض هذه التحولات من ضعف . وفلا عن ذلك ، من الممكن أن تشكل حالات عدم الاستمرارية والاضطرابات التي يفتقر بها التغيير في كثير من الاحيان مصدرا اضافيا لعدم التيقن . ومن ثم ، فإنه لا غنى لهذه التغييرات عن تقديم كامل الدعم والمساندة لها .

٢٣ - والتنمية القائمة على المشاركة ليست وسيلة فحسب وإنما هي أيضا غاية في حد ذاتها . وهي ، بوصفها وسيلة ، تشكل أداة لتمتعة الالتزام والمشاركة الجماعيين من أجل جميع عمليات التنمية المركزة على البشر . وبوصفها غاية ، تعكس الحق الأساسي للشعوب في المشاركة الفعالة في جميع عمليات صنع القرارات التي تؤثر على الجوانب الأساسية من حياتهم .

توقعات التنمية في الأجل المتوسط

٢٤ - استند في توقع أن التسمينات تبشر بمصر نمو متواصل للاقتصاد العالمي - بمجرد التغلب على آثار الركود - إلى عدة عوامل منها انتشار اقتصاد السوق ، وتعميق الإصلاحات السياسية والانجازات التكنولوجية الكبيرة التي محورها تكنولوجيا المعلومات . ولعل التطورات القريبة المهد التي أثرت في مستوى وأنماط النشاط الاقتصادي تستدعي إعادة النظر في ملازمة تدابير الدعم المنصوص عليها في برنامج عمل باريس .

٢٥ - وخلال انعقد الحالي ، سيتأثر أداء أقل البلدان نموا تأثرا شديدا بنتائج اصلاحات السياسات العامة التي استهلتها هذه البلدان . وستكون التطورات في الاقتصاد العالمي على نفس القدر من الأهمية ، خاصة فيما يتعلق بتوافر التمويل الخارجي وتطور بيئة التجارة الدولية . وفي ضوء التوقعات المنقحة لنمو الاقتصاد العالمي ^(٢) ، تشير التقديرات الحالية لأمانة الأونكتاد لاحتياجات أقل البلدان نموا من رؤوس الأموال خلال التسعينات إلى زيادة مقدارها ٢٠ في المائة تقريبا عن التقديرات الأصلية لهذه الاحتياجات ، حيث تبلغ زهاء ٤٣,٨ مليار دولار (بأسعار ١٩٩٠) بحلول عام ٢٠٠٠ ^(٣) . ويتطلب ذلك زيادة هائلة في تدفقات الموارد الصافية ، بما فيها المساعدة الإنمائية الرسمية ، إلى تلك البلدان ، علاوة على تمهيدات الممونة الواردة في برنامج العمل .

٢٦ - ولا غنى أيضا عن النظر في هذه الاحتياجات الإضافية لأقل البلدان نموا من الموارد الخارجية في سياق الطلبات المتوقعة على الموارد العالمية الناشئة عن إعادة التعمير بعد الحرب في منطقة الخليج الفارسي ، وتوحيد ألمانيا ، والاحتياجات التمويلية للبلدان النامية الأخرى وللبلدان التي تمر اقتصاداتها بفترة انتقالية في أوروبا الوسطى والشرقية . وقد أثارَت هذه الطلبات القلق من أن تصبح الموارد العالمية المتاحة للاستثمار أقل من حجم ما يمكن أن توفره من حجم المدخرات وأن يفضي ذلك ، في المقام الأول ، إلى ارتفاع أسعار الفائدة الذي يؤدي إلى زيادة تكلفة خدمة الديون . ولئن كان ممكنا ، من حيث المبدأ ، التكيف مع مثل هذا الارتفاع في أسعار الفائدة عن طريق التوسع في حائث المادرات فإن من المرجح ، من الناحية العملية ، أن يكون هذا التكيف محدودا في أقل البلدان نموا بسبب عدم كفاية الهياكل الأساسية والافتقار إلى تنويع التجارة .

٢٧ - وثمة عامل ثان له أهميته بالنسبة للأفاق المرتقبة المتوسطة الأجل لأقل البلدان نموا ألا وهو البيئة التجارية الخارجية ، ولا سيما نتائج جولة أوروغواي وبدء نفاذ السوق الواحدة للجماعة الاقتصادية الأوروبية . وربما كان تحديد الآثار المترتبة على السوق الأوروبية الواحدة بالنسبة لأقل البلدان نموا المتمتعة بالأفضلية في الوصول إلى أسواق الجماعة الاقتصادية الأوروبية بموجب اتفاقية لومي أيسر في هذه المرحلة من تحديد آثار الاتفاقات التي قد تنشأ عن جولة أوروغواي . ويجري الاعراب عن القلق المتزايد من احتمال أن تنزع الترتيبات التجارية الإقليمية ، مثل السوق الأوروبية الواحدة ، إلى تحويل مجرى التدفقات التجارية بقدر أكبر من إنشاء هذه التدفقات وإلى توسيع نطاق حماية البلدان الأعضاء على حساب البلدان غير المشتركة في هذه الترتيبات . وبالتالي ، فقد ينال هذا بصورة مباشرة من المركز التفضيلي لأقل البلدان نموا أو أن يؤثر تأثيرا غير مباشر عليها من خلال تدابير انتقامية تتخذها بلدان غير مشتركة ، متقدمة ونامية على حد سواء . واستبعدت آراء أخرى هذه المخاوف

على اعتبار أنه لا أساس لها ، وأشارت إلى أن أثر انشاء التدفقات التجارية الذي يؤدي إلى زيادة الدخول في التجمعات التجارية سوف يصل إلى البلدان غير الأعضاء أيضا . بيد أن نطاق المنتجات التمديرية محدود في أقل البلدان نموا ، ومرونة الطلب على هذه المنتجات في البلدان المتقدمة تنقسم بالبطء . وبالتالي ، إذا ما أريد لأقل البلدان نموا أن تستفيد من السوق الأكثر دينامية للجماعة الاقتصادية الأوروبية ، فإنها تحتاج إلى تدابير اضافية داعمة مثل زيادة مشاركة الاستثمار الاجنبي المباشر في قطاعها التمديرية ، وزيادة تحرير قواعد المنشأ في اطار نظام الافضليات الممنه .

٢٨ - وفيما يتعلق بنتائج جولة أوروغواي ، فإن أقل البلدان نموا يمكن أن تتأثر بها بطرق مختلفة . ويمكن أن تؤدي التخفيضات الشاملة في التعريفات إلى تدهور المعاملة التفضيلية التي تتمتع بها هذه البلدان حاليا مع العديد من البلدان المتقدمة المستوردة . وفي ظل هذه الظروف ، قد تنشأ تدفقات تجارية سلبية تؤدي إلى تخفيض صادرات أقل البلدان نموا . وعلاوة على ذلك ، ستؤدي زيادة تحرير التجارة في المنتجات الزراعية ، على الأقل لفترة انتقالية ، إلى ارتفاع كبير في الاسعار المالية للمواد الغذائية الأساسية ، مثل الحبوب والمنتجات الحيوانية وزيوت الطعام . وعلى هذا النحو ، ستعثر أقل البلدان نموا المستوردة المافية للأغذية (أي معظم هذه البلدان) إلى تحميل موازين مدفوعاتها بأعباء اضافية مع ما يترتب على ذلك من نتائج خطيرة بالنسبة لعملية تنميتها وبالنسبة لمعيشة القطاعات الاجتماعية الضعيفة مثل النساء والاطفال الذين يعتبر غذاؤهم ، في كثير من الاحيان ، غير كاف أساسا . وفي الوقت نفسه ، ربما تستفيد عدة بلدان من أقل البلدان نموا من النظام المقترح حاليا بشأن تحرير تجارة المنسوجات والملابس في اطار جولة أوروغواي ، شريطة حدوث زيادة في الاستثمار الاجنبي المباشر . وينبغي تقييم وتحليل الآثار المترتبة على نتائج جولة أوروغواي بالنسبة لأقل البلدان نموا للتأكد من أن تنفيذ هذه النتائج يكمل برنامج العمل ويدعم اصلاحات السياسات التجارية في أقل البلدان نموا .

٢٩ - بيد أن تحسين امكانية وصول أقل البلدان نموا الى الاسواق لن يتحقق عنه بوجه عام ، أثر يذكر على أدائها التجاري إذا نشأت التزامات عن النصوص التجارية التفاسون بشأنها والمتعلقة بمجالات جديدة ، ولا سيما الملكية الفكرية والاستثمارات المرتبطة بالتجارة ، من شأنها أن تحد بشكل خطير من حرية ومرونة هذه البلدان في مواصلة سعيها لتحقيق أهداف سياساتها الانمائية الوطنية المستقلة ، التي تستهدف إلى زيادة قدرتها على الاستفادة من الفرص التي يتيحها تحرير التجارة المتعدد الاطراف .

زيادة التدفق الصافي للموارد إلى أقل البلدان نموا

٣٠ - ينبغي أن تشجع خيارات التمهيدات المعتمدة في مؤتمر باريس فيما يتعلق بتدفقات الموارد التساهلية إلى أقل البلدان نموا كل جهة مانحة على تحيين أدائها من حيث تقديم المعونة . وتدعو هذه التمهيدات البلدان المانحة إلى تقديم أكثر من ٢٠ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي في شكل معونة إنمائية رسمية إلى أقل البلدان نموا لتميز جهودها ؛ كما تنص هذه التمهيدات ، فيما يتعلق بالمانحين الذين التزموا ، ولكنهم لم يوفوا بعهدهم ، بالهدف المحدد سابقا وهو ١٥ في المائة ، على أن يعمل هؤلاء المانحون على بلوغه بسرعة أكبر ؛ والتزمت بلدان مانحة أخرى بزيادة مساعدتها الإنمائية الرسمية إلى أقل البلدان نموا بحيث يرتفع حجم المساعدة الإجمالية إلى هذه البلدان ارتفاعا ملحوظا . وبالنظر إلى الاعلانات المحددة الصادرة عن عدة جهات مانحة (ولاسيما فرنسا وإيطاليا والجماعة الاقتصادية الأوروبية واليابان) ، فإن ثمة توقعات مشجعة بحدوث زيادة كبيرة في تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية إلى أقل البلدان نموا .

٣١ - ومن الواضح أنه مما يبعث على القلق أن البلدان الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية ، التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ، كانت قد خصصت نسبة بلغت ٠.٠٩ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي كمساعدة إنمائية رسمية لأقل البلدان نموا خلال معظم الثمانينات ، ومع ذلك ، فقد انخفض هذا المتوسط إلى ٠.٠٨ في المائة في عام ١٩٩٠ . ويؤكد الأداء المرتفع الذي يتميز به حاليا بعض المانحين ، والأداء الأفضل الذي تميز به مانحون آخرون في الماضي بمن فيهم المانحون الرئيسيون أن زيادة الجهود المبذولة أمر ممكن عمليا ؛ كما أن تحيين هذه الجهود ضروري لنجاح المشاركة المتوخاة في برنامج العمل .

٣٢ - وثمة قضية أخرى تتطلب بحثا محددا هي آثار تعديل قائمة أقل البلدان نموا على الموارد الخارجية . فقد وضعت مجموعة الأرقام المستهدفة للمعونة ، التي اعتمدها مؤتمر باريس من أجل المساعدة على تلبية الاحتياجات الرأسمالية الخارجية لـ ١١ بلدا ، حددت في ذلك الوقت على أنها أقل البلدان نموا . ومنذ ذلك الحين أضيفت ليبيريا إلى القائمة في الدورة الخامسة والأربعين (١٩٩٠) للجمعية العامة ، وأضيفت خمسة بلدان أخرى - هي جزر سليمان وزائير وزامبيا وكمبوديا ومدغشقر - في الدورة السادسة والأربعين (١٩٩١) . وبغية مواكبة هذه الإضافات ، والإضافات المقبلة ، إلى القائمة ينبغي زيادة الأرقام المستهدفة للمعونة المحددة في برنامج العمل مع أية إضافة إلى القائمة بحيث تغطي المستوى الجاري للمساعدات التي تقدم إلى هذه البلدان واحتياجاتها الإضافية من الموارد . وفي إطار برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، لا غنى أيضا عن زيادة نصيب أقل البلدان نموا في أرقام التخطيط الإرشادية ، في ضوء

التغيرات التي تطرأ على القائمة . ومن الضروري أن تعتمد الوكالات الأخرى التي اعتمدت إجراءات مماثلة فيما يتعلق بالبرمجة إلى إجراء تنقيحات مماثلة في المخصصات الأساسية لأقل البلدان نمواً .

٣٣ - كما أن المشاكل المالية الحادة التي يواجهها العديد من أقل البلدان نمواً - ولا سيما إثيوبيا وأفغانستان وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وغينيا وموزامبيق واليمن - التي اضطرت روابطها الاقتصادية الوثيقة مع بلدان أوروبا الوسطى والشرقية ، تتحق أكبر المعاناة من قبل المجتمع الدولي . وسوف تحتاج هذه البلدان إلى دعم هائل لإجراءات التكيف من المجتمع الدولي في الأجل المتوسط لمساعدتها على موازنة نتائج أي هبوط آخر في المساعدات المالية وانخفاض الطلب على صادراتها .

نطاق زيادة تخفيف عبء الديون

٣٤ - لم تعد المديونية الخارجية لأقل البلدان نمواً تزداد بالسرعة التي ازدادت بها في منتصف الثمانينات . ومع ذلك ، فقد ارتفعت ديونها الخارجية المتحققة بنسبة ٤ في المائة تقريباً في عام ١٩٩٠ ، ووصلت إلى ٨٩,٣ مليار دولار ؛ ولم تبين مؤشرات أعباء ديونها الخارجية أي تحسن أساسي حتى الآن . ولا تزال هذه الأعباء جيمة ، وتشكل عبء رئيسية أمام جهود تلك البلدان الرامية إلى تكيف وانمائها اقتصاداتها .

٣٥ - وفي معرض التماس تخفيف الديون الشائنة الرسمية لأقل البلدان نمواً ، تمثيلاً مع نموي برنامج عمل باريس ، يمكن تحديد أربع أولويات . الأولى هي مواصلة تقديم التمويل الإنمائي الجديد في شكل منح أو شبه منح . والثانية هي التشديد على توفير أقصى حد من التخفيض في المفاوضات المقبلة بشأن الديون في نادي باريس ، مع مراعاة أن حالة العديد من أقل البلدان نمواً تقتضي الإلغاء الكامل لديونها الشائنة الرسمية . والثالثة هي تشجيع البلدان الدائنة غير الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي على اتخاذ تدابير موازية للإعفاء من الديون وإعادة الجدولة ، بما في ذلك اتخاذ المزيد من تدابير تخفيف الديون فيما يتعلق بالمساعدة الإنمائية الرسمية . وأخيراً ، نتمنى حاجة إلى أن منح مزايا متكافئة إلى كل بلد من أقل البلدان نمواً ينتهج سياسات اقتصادية تؤهله لتخفيف عبء الديون الرسمية بشروط تساهلية خاصة . بما في ذلك البلدان التي تفادت حتى الآن إعادة جدولة ديونها . وفي هذا السياق ، يوجد سبيل إلى إشراك البلدان الدائنة غير الأعضاء في نادي باريس في البرامج المتفق عليها لتخفيف الديون ، فضلاً عن إتاحة الفوائد لمجموعة أكبر من أقل البلدان نمواً هو توسيع نطاق جداول أعمال أفرقة الاستثمارات القطرية وتوسيع نطاق

المشاركة فيها (بما في ذلك عقد اجتماعات للفرقة الاستشارية والفرقة المعنية بالعمولة واجتماعات المائدة المستديرة) التي تتابع تنفيذ برنامج العمل على المستوى الوطني ؛ وينبغي معالجة مسألة تخفيف الديون بوصفها بندا محددًا من بنود جداول أعمال تلك الفرق ، على أن تشترك جميع البلدان الرئيسية الدائنة لأقل البلدان نموًا المعنية في دراسة التدابير اللازمة لتخفيف الديون وإعادة الجدولة . وبالإضافة إلى الاجراءات المتخذة بشأن الديون الرسمية الشائبة ، ينبغي أيضا إيلاء اهتمام إلى تدابير تخفيف الديون الرسمية المتعددة الاطراف والديون التجارية على السواء .

الجزء الثاني

الآثار المترتبة على تطبيق المعايير الجديدة لتحديد أقل البلدان نمواً في مجال تنفيذ برنامج العمل للتأمينات لمالحي هذه البلدان

٣٦ - أيدت الجمعية العامة ، في قرارها ٢٠٦/٤٦ ، توصيات لجنة التخطيط الانمائي^(٤) المتعلقة بإدراج جزر سليمان ، وزامبيا ، وزائير ، وكمبوديا ، ومدغشقر في قائمة أقل البلدان نمواً . وبناء على ذلك ، زاد عدد أقل البلدان نمواً من ٤٢ بلداً إلى ٤٧ بلداً ، تتأثر بنحو ٢٠ في المائة من العضوية في الأمم المتحدة . وأصبح عدد سكان المجموعة الموسعة لأقل البلدان نمواً أكبر بنسبة ١٥ في المائة ، إذ ارتفع من ٤٥ مليون نسمة إلى أكثر من ٥٠ مليون نسمة . أي ما يناهز خمس عدد السكان في البلدان النامية ككل (باستخدام بيانات عام ١٩٩٠) . ولكن فيما يتعلق بالنواتج المحلي الإجمالي والمصادرات ، ظلت أنمية أقل البلدان نمواً في مجموع البلدان النامية وفي المجموع العالمي ضئيلة جداً (انظر الجدول ١ أدناه) .

الآثار في برنامج العمل

٣٧ - يحدد برنامج العمل الذي اعتمدته مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بأقل البلدان نمواً الإطار الرئيسي للإجراءات الدولية المنسقة لمالحي هذه البلدان في التسميات . وهو بيان شامل للاستراتيجية والسياسة العامة ، يصف كلا من الإجراءات الوطنية والدولية التي يلزم السعي إلى تحقيقها لوقف تدهور الحالة الاجتماعية والاقتصادية في أقل البلدان نمواً وعكس اتجاهها . ولانعاش نموها وتنميتها . وقد وضع برنامج العمل ، ووفق عليه ، من أجل الـ ١١ بلداً المحددة بوصفها أقل البلدان نمواً في ذلك الحين . وأي زيادة أو نقص بعد ذلك في عدد أقل البلدان نمواً المشمولة يتطلب على الدوام تغييراً مقابلاً في حجم الدعم الخارجي ونطاق الإجراءات الدولية لمالحي أقل البلدان نمواً . وفي نفس الوقت ، يتوقع من البلدان التي أضيفت إلى القائمة أن تفي بما تمهدت به أقل البلدان نمواً الأخرى في باريس فيما يتعلق بالسياسات الوطنية . وترد أدناه محاولة لبحث الآثار المترتبة على توسيع قائمة أقل البلدان نمواً في تنفيذ الأحكام الرئيسية المنصوص عليها في برنامج العمل . وتركز هذه المحاولة على الآثار المترتبة على ذلك في مجال الإجراءات الدولية من حيث الموارد ، والديون ، والتجارة .

الجدول ١

٤٧ بلداً أقل نمواً				٤٢ بلداً أقل نمواً				
المجموع		منها : بلدان افريقية (النسبة المئوية من جميع بلدان النامية من العالم		المجموع		منها : بلدان افريقية (النسبة المئوية من جميع بلدان النامية من العالم		
(ج) ٢٩	(ب) ٣٦	(أ) ٣٢	٤٧	(ج) ٢٦	(ب) ٣٣	(أ) ٢٩	٤٢	عدد البلدان
٩,٧	١٨	٥٦	٥١٠	٨,٤	١٦	٥١	٤٤٥	عدد السكان (د)
								(بالملايين)
(و) ٠,٧	٥,٠	٦٠	١٣٦,١ (ز)	(و) ٠,٦	٤,٣	٥٤	١٠٩,١	الناجح المحلي الاجمالي (هـ)
								(بمليارات الدولارات)
٠,٣٤	١,٦	٧٢	١١,٦	٠,٢٦	١,٢	٦٤	٩,١	المصادر (د)
								(بمليارات الدولارات)

المصدر: تقديرات أمانة الأونكتاد استناداً إلى بيانات من مكتب الأمم المتحدة الإحصائي ، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا ، والبنك الدولي ، ومصادر دولية وطنية أخرى .

- (أ) أرقام فعلية .
- (ب) النسبة المئوية للمئوية في مجموعة الـ ٧٧ .
- (ج) النسبة المئوية للمئوية في الأمم المتحدة .
- (د) بيانات عام ١٩٩٠ .
- (هـ) بيانات عام ١٩٨٩ .
- (و) كنسبة مئوية من العالم ، باستثناء بلدان أوروبا الشرقية .
- (ز) البيانات غير متاحة بالنسبة لكينيا .

الأرقام المستهدفة للمساعدة الإنمائية الرسمية

٣٨ - في مؤتمر باريس ، شاركت جميع البلدان المانحة في توافق الآراء الذي تسم التوصل إليه بشأن مجموعة بدائل من الأرقام المستهدفة للمعونة بغية تحقيق زيادة كبيرة في حجم المعونة المقدمة إلى أقل البلدان نمواً . وتشمل هذه البدائل الأحكام التالية :

(أ) البلدان المانحة التي تقدم أكثر من ٠.٢٠ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي كمساعدة إنمائية رسمية إلى أقل البلدان نمواً : تواصل القيام بذلك وتزيد جهودها :

(ب) البلدان المانحة الأخرى التي بلغت النسبة المستهدفة ، وهي ٠.١٥ في المائة : تتعهد ببلوغ نسبة ٠.٢٠ في المائة بحلول عام ٢٠٠٠ :

(ج) جميع البلدان المانحة الأخرى التي التزمت ببلوغ نسبة ٠.١٥ في المائة المستهدفة : تعيد تأكيد التزامها وتتعهد إما ببلوغ الهدف في غضون السنوات الخمس القادمة أو ببذل قمارى جهدها في سبيل التسهيل بمساعيها لبلوغ النسبة المستهدفة :

(د) أثناء فترة برنامج العمل ، تقوم البلدان المانحة الأخرى : ببذل قمارى جهدها فردياً في سبيل زيادة مساعدتها الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أقل البلدان نمواً بحيث يترتب على ذلك أنه جماعياً ستزداد مساعدتها المقدمة إلى أقل البلدان نمواً ازدياداً ذا شأن .

٣٩ - واعتمد هذا النهج المرن بناء على احتياجات الـ١٤ بلداً من أقل البلدان نمواً من الموارد الخارجية بحيث يمكن أداء أحاد البلدان المانحة ويشجعها جميعاً على تحقيق زيادة مطردة في المعونة التي تقدمها إلى هذه البلدان^(٥) .

٤٠ - غير أن التقديرات التي توصلت إليها أمانة الاونكتاد بعد ذلك تبين أن تنفيذ هذه التعهدات من جانب جميع البلدان المانحة المعنية سيؤدي إلى حجم من المعونة لن يكون كافياً لتلبية كامل احتياجات أقل البلدان نمواً من رؤوس الأموال الخارجية اللازمة لتسهيل النمو في التسمينات . ويشير آخر تقييم للاونكتاد إلى أن الـ٢١ بلداً من أقل البلدان نمواً (أي الـ١٤ بلداً المحددة بوصفها أقل البلدان نمواً في وقت انعقاد مؤتمر باريس بالإضافة إلى ليبيريا التي أدرجتها الجمعية العامة في قائمة أقل البلدان نمواً في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١) تحتاج إلى رؤوس أموال تصل ، بحلول عام ٢٠٠٠ إلى ٤٣.٨ مليار دولار بأسعار عام ١٩٩٠ . ويقترح هذا المبلغ من ضعف مستوى المساعدة الإنمائية الرسمية التي ستلتقها أقل البلدان نمواً إذا نفذت تعهدات المعونة الواردة في برنامج العمل إلى ذلك الحين بالكامل^(٦) . ووجدت أمانة الاونكتاد أن الاحتياجات المناظرة من رؤوس الأموال الخارجية لتسهيل نمو الـ٢٧ بلداً المدرجة الآن في قائمة أقل البلدان نمواً أعلى بنسبة ١٧ في المائة تقريباً من احتياجات الـ٢٢ بلداً .

الجدول ٢

المساعدة الإنمائية الرسمية الثنائية والمتعددة الأطراف المسندة المقدمة
من لجنة المساعدة الإنمائية إلى مجموعة أقل البلدان نمواً ، ١٩٩٠

بالنسبة المئوية من الناتج

بملايين الدولارات
٤٢ بلداً ٤٧ بلداً ٤٢ بلداً ٤٧ بلداً
أقل نمواً أقل نمواً أقل نمواً أقل نمواً

٠,٠٦	٠,٠٦	١٨١	١٥٨	إسرائيل (٤)
٠,٠٧	٠,٠٦	١٠٤	٩٤	النمسا (٤)
٠,١٨	٠,١٢	٣٥٧	٢٤٣	نيجيك (٣)
٠,١٢	٠,١١	٦٩١	٦٢٦	كندا (٣)
٠,٣٧	٠,٣٤	٤٦٩	٤٢٨	الدانمرك (١)
٠,٢٤	٠,٢١	٣١٩	٢٧٧	... (١)
٠,١٧	٠,١٤	٢ ٠٥٨	١ ٦٥٩	فرنسا (٢)
٠,١١	٠,٠٩	١ ٦٣٤	١ ٣٨٥	ألمانيا (٣)
٠,٠٦	٠,٠٥	٢١	١٧	أيرلندا (٣)
٠,١٢	٠,١٠	١ ٣١٤	١ ٠٩٤	إيطاليا (٣)
٠,٠٦	٠,٠٥	١ ٦٥٨	١ ٤٦٥	اليابان (٤)
٠,٢٩	٠,٢٦	٨٠٦	٧٢٢	هولندا (١)
٠,٠٤	٠,٠٣	١٦	١٤	نيوزيلندا (٤)
٠,٥٣	٠,٤٥	٥٥٢	٤٦١	النرويج (١)
٠,٣٥	٠,٣١	٧٧١	٦٩٤	السويد (١)
٠,١٣	٠,١١	٣١١	٢٦٤	سويسرا (٤)
٠,٠٩	٠,٠٨	٨٦١	٧٥٥	المملكة المتحدة (٣)
٠,٠٤	٠,٠٤	٢ ١٦٨	١ ٩٧٠	الولايات المتحدة (٤)
٠,١٤	٠,١٢	٧ ٥١٩	٦ ٣٠٣	مجموع الجماعة الاقتصادية الأوروبية (٣)
٠,٠٩	٠,٠٨	١٤ ٢٩٠	١٢ ٣٢٧	مجموع لجنة المساعدة الإنمائية

مصدر وحواشي الجدول ٢

المصدر: تقديرات أمانة الائتلاف استناداً إلى معلومات واردة من أمانة لجنة المساعدة الإنمائية/منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي .

- ملاحظات: (١) بلدان تقدم أكثر من ٠.٢٠ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي كمساعدة إنمائية رسمية إلى أقل البلدان نمواً .
(٢) بلدان تعهدت ببلوغ هدف الـ ٠.٢٠ في المائة .
(٣) بلدان تعهدت ببلوغ هدف الـ ٠.١٥ في المائة (سواء فردياً أو جماعياً) كاعضاء في الجماعة الاقتصادية الأوروبية) .
(٤) بلدان تعهدت بإجراء زيادة كبيرة في مساعدتها الإنمائية الرسمية إلى أقل البلدان نمواً .

٤١ - وثيقة مقارنة بين مستويات الممونة المقدمة من البلدان المانحة الاعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية بالدولارات ونسب الممونة من الناتج القومي الإجمالي^(٧) . بناء على أحدث البيانات المتاحة (١٩٩٠) . ترد في الجدول ٢ (توفر البلدان الاعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية معظم الممونة المقدمة إلى أقل البلدان نمواً) . وبينما يزيد مجموع تدفقات لجنة المساعدة الإنمائية بالدولارات إلى أقل البلدان نمواً نسبة ١٦ في المائة للبلدان الـ ٧٧ المدرجة حالياً في قائمة أقل البلدان نمواً بالمقارنة بالقائمة السابقة التي تضم ٤٢ من أقل البلدان نمواً . فإن الاختلاف في نسب المساعدة الإنمائية الرسمية إلى الناتج القومي الإجمالي بالنسبة لقائمتي أقل البلدان نمواً (القائمة الحالية والقائمة السابقة) لا يبلغ سوى ٠.٠١ في المائة .
تتمسك لجنة المساعدة الإنمائية . بيد أنه ، فيما يتعلق بأحد البلدان المانحة . تبين الأرقام الواردة في العمود المتصل بمجموعة الـ ٧٧ بلداً من أقل البلدان نمواً أن هناك تحسناً كبيراً في أداء الممونة في عدد من الحالات ، ويبدو أن البلدان المانحة غدت أقرب إلى الوفاء بتعهداتها في معظم الأحوال (دون زيادة موعنتها إلى أقل البلدان نمواً) .

٤٢ - والواقع أنه بينما تتماثل نسبتي المساعدة المقدمة إلى القائمتين من كل من استراليا والولايات المتحدة ، فإن الفرق بين النسبتين ، فيما يتعلق بجميع أحاد البلدان المانحة الأخرى (باستثناء السويد ، وبلجيكا ، والنرويج) يتراوح بين ٠.٠١ و ٠.٠٣ في المائة : أما فيما يتعلق بالسويد ، وبلجيكا ، والنرويج ، فإن مستويات الممونة المقدمة إلى الـ ٧٧ من أقل البلدان نمواً أعلى منها في حالة قائمة الـ ٤٢ بلداً بنسبة ٠.٠٤ و ٠.٠٦ و ٠.٠٨ في المائة ، على التوالي . وتحسن بالمثل متوسط

٤٢- أداء البلدان المانحة الاعضاء في الجماعة الاقتصادية الأوروبية/لجنة المساعدة الانمائية (التي أعلنت التزامها تجاوز هدف الـ ٠.١٥ في المائة) من ٠.١٢ في المائة في حالة الـ ٤٣ بلداً إلى ٠.١٤ في المائة في حالة الـ ٤٧ بلداً. ومن الجدير بالذكر أيضاً أن تعزيز أداء بلجيكا. بعد إضافة بلدان جديدة إلى القائمة، يجعلها على مقربة من فئة البلدان التي تقي بهدف الـ ٠.٢٠ في المائة، ولكن جميع البلدان المانحة الأخرى في لجنة المساعدة الانمائية لا تزال في الفئة التي تخص كل منها من تمهيدات باريس.

٤٣- وغدا من الضروري، بعد إضافة البلدان التي قررت الجمعية العامة إدراجها في قائمة أقل البلدان نمواً، النظر في تنقيح الأرقام المستهدفة للمساعدة الانمائية الرسمية المقدمة إلى أقل البلدان نمواً. وكما ذكر أعلاه، فإن زيادة الاحتياجات من رؤوس الأموال الخارجية للبلدان المدرجة بالقائمة الحالية تقتضي زيادة مقابلة في التمهيدات من جانب البلدان المانحة. وكحد أدنى، ينبغي تعديل الأرقام المستهدفة بحيث تأخذ في الاعتبار الأداء الحالي للبلدان المانحة إزاء القائمة الموسعة.

موارد برنامج الأمم المتحدة الانمائي

٤٤- قرر مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة الانمائي تخصيص ٥٥ في المائة من موارد أرقام التخطيط الارشادية لمعالج أقل البلدان نمواً خلال الدورة البرنامجية الخامسة. ويطلق برنامج الأمم المتحدة الانمائي صيغة خاصة لتوزيع الاعتمادات (تشمل إضافة ثلاث نقاط تكميلية) لموارد أرقام التخطيط الارشادية الأساسية بالنسبة لكل بلد من أقل البلدان نمواً، كما أنه أنشأ صندوقين خاصين هما صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الانتاجية، وصندوق التدابير الخاصة لمعالج أقل البلدان نمواً^(٨). ويمنح برنامج الأمم المتحدة الانمائي أيضاً معاملة أقل البلدان نمواً إلى البلدان التي يعتبرها "كأنها منها"، ولكنه لا يعتبر أي بلد من البلدان الإضافية "كأنه منها". ومع إدراج البلدان الخمسة الإضافية، يلزم تعديل رقم الـ ٥٥ في المائة، بحيث تؤخذ في الاعتبار أرقام التخطيط الارشادية التي تستحقها هذه البلدان الإضافية.

الديون

٤٥- يؤثر التغيير في هيكل قائمة أقل البلدان نمواً بإدراج خمسة بلدان جديدة فيها كلها مثقلة بالديون تأثيراً كبيراً على مستوى مجموع الديون المستحقة على أقل البلدان نمواً. ويؤثر هذا التغيير أيضاً على هيكل الديون من حيث أنواعها ومن حيث مجموعات البلدان الدائنة. ولذلك، لا تتصل الآثار المترتبة على ذلك في برنامج العمل بحجم مجموعة التدابير المطلوبة إجمالاً فحسب ولكن أيضاً بالأهمية النسبية تمثل هذه التدابير ولتقاسم الاعباء فيما بين الدائنين المعنيين.

٤٦ - ولما يتعلق بحجم مجموعة التدابير المطلوبة ، يتبين من الجدول ١ بالمرفق أنه بناء على بيانات عام ١٩٨٩ ، يتجاوز مجموع الديون المستحقة على الـ ٤٧ بلداً التي تشملها حالياً قائمة أقل البلدان نمواً ١٠٠ مليار دولار (أي بما يزيد على المستوى المقابل في حالة الـ ٤٢ بلداً من أقل البلدان نمواً بمقدار الربع تقريباً) بينما تتجاوز الزيادة في خدمة الديون نسبة ٣٠ في المائة ، وتبلغ ٥.٦ مليار دولار . ونسب التغيرات الرئيسية زيادات ملحوظة في أنصبة الديون المستحقة للبلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ، لا سيما فيما يتعلق بائتمانات المصدر غير الساهلية والديون القصيرة الأجل ، فضلاً عن الأنصبة في استخدام ائتمانات صندوق النقد الدولي .

٤٧ - وفيما يتعلق بديون المساعدة الإنمائية الرسمية الشائبة ، يلاحظ أن ديون البلدان الخصة الإضافية تتحق أساساً للبلدان الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية . وبينما لا تتجاوز الزيادة في ديون المساعدة الإنمائية الرسمية المستحقة للبلدان غير الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية نحو ٥ في المائة ، تزداد ديون المساعدة الإنمائية الرسمية الشائبة المستحقة للبلدان الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية ككل بنحو ٣٠ في المائة ، من ١٢.٨ مليار دولار إلى ١٥.٣ مليار دولار . وتبلغ نسبة الزيادة في الديون المتمدة الأطراف نفس المستوى (أكثر من ١٦ في المائة) ، من ٢٣.٥ مليار دولار إلى ٢٧.٣ مليار دولار . ولكن الجزء غير الساهلي منها - على ضلته نسباً بالمقارنة بالمجموع - يزداد بمقدار النصف ، من ملياري دولار إلى ٣ مليارات من الدولارات . كذلك ، يزداد استخدام ائتمانات صندوق النقد الدولي بأكثر من النصف (انظر الجداول ١ و ٢ و ٣ للمرفق) .

٤٨ - وفي باريس ، تم التوصل إلى اتفاق شامل بشأن نوع مشاكل ديون أقل البلدان نمواً وحجمها ، وبشأن الإجراءات اللازمة لحلها . وعليه ، فإن جميع البلدان المانحة تحت ، في برنامج العمل ، على تنفيذ تدابير إلغاء الديون المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية أو تقديم تخفيف معادل لذلك كمالة ذات أولوية . ويحتوي برنامج العمل أيضاً على عدة توصيات هامة تتعلق بالديون الشائبة الرسمية الأخرى (أي الديون غير الساهلية) : إذ يدعى نادي باريس ، في جملة أمور ، إلى تطبيق شروط تورونتو على جميع أقل البلدان نمواً التي تسمى إلى إعادة جدولة ديونها الرسمية وفقاً لإجراءاته ومعايير المقررة ، ويحث على استمرار تنفيذ خيارات تورونتو القائمة التي تنطبق على أقل البلدان نمواً وعلى استمرار خيارات إضافية قد تكون ضرورية أيضاً (وذكر برنامج العمل أنه يمكن أن تشمل المناقشات على اقتراحات مقدمة من بعض الحكومات تنطوي على تدابير أخرى لتخفيف أعباء ديون أقل البلدان نمواً) . كما أنه في الجزء ، الذي يتناول الديون المتمدة الأطراف من برنامج العمل ، تدعى جميع المؤسسات

المتعددة الأطراف والصناديق الانمائية المعنية ، لا سيما تلك التي تقدم ائتمانات غير ناهية ، الى ايلاء اهتمام جدي للتدابير الرامية الى تخفيف اعباء الديون المستحقة لها لدى أقل البلدان نمواً . مع مراعاة ضرورة الحفاظ على سلامة الاساس المالي لهذه المؤسسات المتعددة الأطراف والصناديق الانمائية وعلى درجة ملائمتها وطبيعتها مواردتها المتجددة . وفيما يتعلق بالديون التجارية ، يشجع برنامج العمل البلدان المانحة ، والمصارف التجارية ، والمنظمات غير الحكومية ، على النظر في انشاء آليات مختلفة ترمي الى تخفيف اعباء الديون التجارية .

٤٩ - وتدل البيانات المشار اليها أعلاه (والواردة بمزيد من التفصيل في الجداول ١ و ٢ و ٣ بالمرفق) على أن الحاجة الى اجراءات تخفيف الديون التي دعا اليها برنامج العمل غدت أكبر كثيراً نتيجة لإضافة عدد جديد من البلدان قررت الجمعية العامة إدراجها في قائمة أقل البلدان نمواً . بيد أنه عملياً ، ستتوقف الآثار فيما يتعلق بالدائنين المعنيين (البلدان الاعضاء في لجنة المساعدة الانمائية أساساً) على الأولوية التي تمنحها لأقل البلدان نمواً ومدى موافقتها على تدابير إضافية لتخفيف الديون تتخذ على وجه الحصر لصالح هذه المجموعة من البلدان . والواقع أن الدائنين يميلون الى منح تخفيف خاص للديون وتمويل اضافي خاص لدعمه على اساس حالة بحالة . وإلى استخدام معايير أخرى خلاف معايير أقل البلدان نمواً في كثير من الاحيان . ويشير قرار مجلس التجارة والتنمية ١٦٥ (د ١ - ٩) ، بشأن تعديل الشروط السابقة لتدابير التكيف المتعلقة بالديون ، الى أقل البلدان نمواً كمجموعة مستهدفة على وجه التحديد ولكنه يتناول أيضاً "البلدان النامية التي تواجه صعوبات في خدمة الديون ، لا سيما ... اشد البلدان تأثراً من بين هذه البلدان" ؛ كما أن أحدث المبادرات والقرارات المتعلقة بتخفيف الديون تشير بالاحرى الى "أفقر البلدان" ، التي تشمل البلدان التي اضيفت الى قائمة أقل البلدان نمواً . والواقع أن مدغشقر وزائير وزامبيا (التي تتراوح ديونها بين ٣,٧ مليار دولار وما يزيد على ٩ مليارات من الدولارات وتتأثر بمعظم الديون المستحقة على البلدان الخمسة التي اعتبرت مؤخراً من أقل البلدان نمواً) قد استفادت بالفعل من إلغاء الديون المتعلقة بالمساعدة الانمائية الرسمية شأنها شأن أقل البلدان نمواً . ويمثل البنك الدولي هذه البلدان حالياً كبلدان منخفضة الدخل ومثقلة بالمديونية^(٩) وقام بإعادة جدولة ديونها وفقاً لشروط تورونتو .

التجارة الخارجية

٥٠ - في مجال التجارة الخارجية ، يركز برنامج العمل على ضرورة دعم التنويع ، وتحسين سبل وصول منتجات أقل البلدان نمواً إلى الاسواق ، وتعزيز التعاون المتعدد الاطراف في ميدان السلع الاساسية ، وتعزيز وصول أقل البلدان نمواً إلى المخططات

التمويلية ومخططات الطوارئ . ويقدم حجم ونوع تجارة البلدان الخمسة التي أضيفت إلى قائمة أقل البلدان نمواً أساساً لتوضيح الإجراءات الإضافية اللازمة كنتيجة لتوسيع القائمة .

٥١ - ويبلغ مجموع تجارة هذه البلدان الخمسة أكثر من خمس تجارة أقل البلدان نمواً . كما أن تجارتها تتسم ببعض الأهمية بالمقارنة مع تجارة البلدان النامية ففي بعض فرادى السلع الأساسية من مثل النحاس (زامبيا وزائير) ، والبن (مدغشقر) (انظر الجدولين المرفقين ٤ و ٥) . والصفة الغالبة لهذه البلدان هي أنها مصدرة للمعادن و/أو المنتجات الزراعية وتواجه مشاكل مركزها التنافسي الضيف نسبياً في الأسواق الدولية . بالإضافة إلى عدم استقرار أسعار صادراتها . وفيما يتعلق بأهلية الحصول على التمويل التمويضي ، والتمويل من المخططات المماثلة الأخرى ، فإن أربعة من بينها هي مدغشقر وجزر سليمان ، وزائير وزامبيا - مع استثناء كمبوديا - هي من بلدان أفريقيا ومنطقة الكاريبي والمحيط الهادئ الأعضاء في اتفاقية لومي ، ومن ثم فإنها مؤهلة للحصول على مزايا مخططي ستابكس وسيسمين . أما مدغشقر وزائير وزامبيا فهي أعضاء أيضاً في صندوق النقد الدولي ومن ثم فهي مؤهلة ، من ناحية المبدأ ، للحصول على التمويل من مرفق التمويل التمويضي التابع للصندوق^(١٠) .

٥٢ - ومع أن هذه البلدان الخمسة تصدر حالياً نسبة صغيرة من المنتجات الممنوعة - أكبر نسبتين للممنوعات من مجموع التجارة (٨ و ١١ في المائة على التوالي) سجلتهما مدغشقر (بسبب اقتمة القطن) وزائير (بسبب منتجات المعادن) - فإن المجال المتاح للمزيد من التجهيز والتنويع يمكن أن يكون كبيراً بالنسبة لبعضها . ومن المهم لهذه البلدان أن تتلقى معاملة خاصة بموجب مخططات نظام الأفضليات المعمم^(١١) بمفاتها من أقل البلدان نمواً . وأن تيسر لها الاستفادة من التدابير الخاصة الأخرى من مثل التدابير المتوخاة في برنامج العمل - ذلك أن برنامج العمل يدعو ، ضمن جملة أمور ، إلى إيلاء اهتمام خاص لاحتياجات أقل البلدان نمواً في إطار المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف الجارية ، وللمجالات من مثل تحقيق تقدم في تنفيذ الامتيازات التي تتيحها المعاملة بموجب حكم الدولة الأكثر رعاية ، وإلغاء الحواجز التمريفية وغير التمريفية أو تخفيضها خفضاً كبيراً . بالإضافة إلى تحقيق أكمل تحرير ممكن لتجارة أقل البلدان نمواً في المنوجات والملابس . ومن ثم ، سيكون لإضافة هذه البلدان آثار كبيرة في نطاق الترتيبات التفضيلية وإمكانات الوصول إلى الأسواق الممنوحة إلى فئة أقل البلدان نمواً .

الحواشي

- (١) قررت الجمعية العامة في دورتها السادسة والأربعين ، تطبيقاً لسمايير الجديدة التي وضعتها لجنة التخطيط الإنمائي ، إدراج خمسة بلدان أخرى (هي: جزر سليمان وزانير وزامبيا وكمبوديا ومدغشقر) إلى قائمة أقل البلدان نمواً ؛ وبذلك ، أصبح مجموع هذه البلدان ٤٧ بلداً . وقررت أيضاً أن تخريج أحد البلدان (وهو بوتسوانا) سيستكمل عقب فترة انتقالية من ثلاث سنوات ، وللإطلاع على معلومات تفصيلية ، انظر المرفق الأول .
- (٢) انظر: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية بالأمم المتحدة الحالة الاقتصادية في العالم ، كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ .
- (٣) استندت التقديرات الأصلية ، المعدة في إطار التحضير لمؤتمر باريس ، إلى هدف نمو لأقل البلدان نمواً يبلغ ٥ في المائة سنوياً بالنسبة للجزء الأخير من التسعينات .
- (٤) انظر الفصل الخامس من تقرير لجنة التخطيط الإنمائي (الوثيقة E/1991/32) .
- (٥) للإطلاع على تصنيف البلدان الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية وفقاً لتعهداتها بشأن المعونة ، انظر الجدول ٢ .
- (٦) انظر أقل البلدان نمواً ، تقرير ١٩٩١ ، الجزء الأول ، الفصل السادس ، الصفحة ٥٨ (من النص الانكليزي) .
- (٧) تشمل الأرقام بالمساعدة الإنمائية الرسمية الشائبة فضلاً عن تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية المعنونة من خلال قنوات متعددة الأطراف .
- (٨) يدعو برنامج العمل السلطان الوطنية ذات الصلة إلى زيادة التمويل الإجمالي لمندوق الأمم المتحدة للمشاريع الانتاجية بنسبة ٢٠ في المائة سنوياً على مدى التسعينات . ومن جهة أخرى ، لا يحتمل حدوث تجديد هام لموارد صندوق التدابير الخاصة في القريب العاجل .
- (٩) تعرف هذه البلدان بأنها البلدان التي تتجاوز فيها ثلاثة من النسب الرئيسية الأربعة المستويات الحرجة . وهذه النسب ومستوياتها الحرجة هي نسبة الديون إلى الناتج القومي الإجمالي (٥٠ في المائة) ، ونسبة الديون إلى الصادرات من السلع وجميع الخدمات (٢٧٥ في المائة) ، ونسبة خدمة الديون المتكبدة إلى الصادرات (٢٠ في المائة) ، ونسبة الفائدة المتراكمة إلى الصادرات (٢٠ في المائة) . والبلدان المحددة على هذا النحو مؤهلة للاستفادة من برنامج المساعدة الخاص التابع للبنك الدولي ، وإن كانت زانير (مثل الصومال) متواجبة حالياً . أما فيما يتعلق بكمبوديا ، فديونها مستحقة بالكامل تقريباً لدائنين غير أعضاء في منظمة التعاون

الجواش (تابع)

والنسبة في الميدان الاقتصادي (الاتحاد الروسي وبلدان أخرى في أوروبا الشرقية) وتجاوز بالكاد ١.٤ مليار دولار ، على حين أن ديون جزر سليمان ، وإن كانت تمثل نحو ٧٠ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي ضئيلة جداً بالقيمة المطلقة (١٢٧ مليون دولار في عام ١٩٨٩) .

(١٠) ومع ذلك ، أعلن المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي أن زائير غير مؤهلة لاستخدام الموارد العامة لصندوق النقد الدولي ، اعتباراً من ٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ ، على ضوء الالتزامات المالية المستحقة الداد للصندوق من هذا البلد (النشرة الصحفية لصندوق النقد الدولي رقم ٤٤/٩١ المؤرخ في ١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩١) .

(١١) تجدر الإشارة مع ذلك إلى أن التدابير الخاصة لصالح أقل البلدان نمواً بموجب مختلف مخططات نظام الأفضليات المعمم ليست متجانسة وتختلف من بلد مانح للأفضليات إلى آخر ، وبوجه خاص ، فإن ثمة اختلافاً كبيراً في شمول المنتجات ، وكذلك التخفيضات التمريرية ، وبالإضافة إلى ذلك ، فإن كل بلد مانح للأفضليات يختار قائمة المستفيدين من مخططة ، بحيث أن هناك دائماً تقريباً عدد قليل من أقل البلدان نمواً يعامل على أساس استثنائي . ويركز برنامج العمل على أن هناك مجالاً لزيادة تحسين مخططات نظام الأفضليات المعمم ، وتحسين استخدام المزايا التي تتيحها .

المرفق الأول
معلومات أساسية

٥٣ - منذ عشرين عاماً مضت ، وفي ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧١ ، اتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار ٢٧٦٨ (د - ٢٦) الذي اعتمدت فيه أول قائمة لأقل البلدان نمواً شملت ٢٥ بلداً ، بناءً على توصية من لجنة التخطيط الإنمائي . وفي هذا القرار ذاته ، رجت الجمعية العامة من "المجلس الاقتصادي والاجتماعي الإيمارز إلى لجنة التخطيط الإنمائي بأن تواصل ، بالتعاون الوثيق مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، دراسة المعايير المستخدمة في الوقت الحاضر ، وكذلك أية معايير أخرى يمكن مع الوقت اعتبارها مناسبة لتمييز البلدان الأقل نمواً بين البلدان النامية ، وأيضاً نصب عينيه إمكان إدخال التعديلات في أقرب وقت ممكن على قائمة البلدان المعنية على هذه الصورة" .

٥٤ - واستخدمت لجنة التخطيط الإنمائي ثلاثة معايير رئيسية لإدراج البلدان في القائمة ، هي الناتج المحلي الإجمالي للفرد (بأسعار السوق الجارية بدولارات الولايات المتحدة) ، والنسبة المئوية للانتاج الصناعي من الناتج المحلي الإجمالي ، ومعدل الألفام بالقراءة والكتابة بين الراشدين . واختيرت هذه المؤشرات على اعتبار أنها تسن بصفة عامة مستوى التطور الاقتصادي للبلدان ، كما أنها تعتبر متاحة بالنسبة لأغلبية البلدان . ومنذ ذلك الوقت قامت لجنة التخطيط الإنمائي دورياً باستعراض حالات بلدان إضافية من أجل إمكان إدراجها في قائمة أقل البلدان نمواً وطبقت حتى عام ١٩٩٠ المعايير الثلاثة المذكورة أعلاه في تحديد مدى أهلية البلدان للدخول في فئة أقل البلدان نمواً . كما أنه بناءً على توصيات لجنة التخطيط الإنمائي ، تبنت الجمعية العامة في عمليات إضافة متعاقبة إلى القائمة الأصلية (١٩٧١) التي ضمت ٢٥ بلداً هي أقل البلدان نمواً آنذاك .

٥٥ - ومنذ عام ١٩٨١ وحتى عام ١٩٩١ استخدمت القواعد التالية لتطبيق المعايير: فالبلد يكون مؤهلاً للإدراج في قائمة أقل البلدان نمواً: (أ) إذا كان الناتج المحلي الإجمالي للفرد أقل من الحد الأدنى للنقطة الفاصلة ، وتكون النسبة المئوية للانتاج الصناعي من مجموع الناتج المحلي الإجمالي ١٠ في المائة أو أقل ، أو (ب) إذا استوفى معياري الانتاج الصناعي والألفام بالقراءة والكتابة بين الراشدين ، حتى إذا كان ناتجه المحلي الإجمالي للفرد يتجاوز الحد الأدنى للنقطة الفاصلة ، طالما لم يتجاوز حدّها الأعلى . وقد جرى بصفة دورية تعديل هذا الحد الأعلى للناتج المحلي الإجمالي للفرد تبعاً لمعدل الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي للفرد في الاقتصادات السوقية العالمية ، بينما ظل المنعرجان المرجعيان المتمثلان في النسبة المئوية للنصيب من

الانتاج الصناعي (١٠ في المائة) وإلمام الراشدين بالقراءة والكتابة (٢٠ في المائة) بلا تغيير . وفي نيسان/أبريل ١٩٩٠ كان الحدان الأدنى والأعلى المعدلان لمقياس الناتج المحلي الإجمالي للفرد اللذان طبقتهما لجنة التخطيط الإنمائي هما ٤٧٣ دولاراً و ٥٦٧ دولاراً على التوالي ، مقابل ١٠٠ دولار في الاستعراض الأول .

٥٦ - وفي عام ١٩٩١ ، وعلا بطلب مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بأقل البلدان نمواً ، أجرت لجنة التخطيط الإنمائي استعراضاً عاماً للمعايير التي يتم على أساسها تحديد أقل البلدان نمواً . وطلب مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بأقل البلدان نمواً أن تكمل لجنة التخطيط الإنمائي هذا الاستعراض "على وجه السرعة" ، وأشار على وجه التحديد ، وحسبما نوقش آنفاً في لجنة التخطيط الإنمائي إلى أن الاستعراض يمكن أن يدخل "عنصراً دينامياً في تطبيق المعايير" وذكر أيضاً أن لجنة التخطيط الإنمائي قد ترغب في الاستفادة من خبرة أمانة الأونكتاد في استعراضها^(١) . وأثناء إجراء هذا الاستعراض ، كانت قائمة البلدان التي حددت على أنها أقل البلدان نمواً تشمل ٤٢ بلداً هي البلدان التالية: اثيوبيا ، أفغانستان ، أوغندا ، بنغلاديش ، بنن ، بوتسوانا ، بوركينا فاسو ، بوروندي ، تشاد ، توغو ، توفالو ، جزر القمر ، جمهورية أفريقيا الوسطى ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، جيبوتي ، الرأس الأخضر ، رواندا ، ساموا ، سان تومي وبرينسيبي ، السودان ، سيراليون ، الصومال ، غامبيا ، غينيا ، غينيا الاستوائية ، غينيا - بيساو ، فانواتو ، كيريباتي ، ليبيريا ، ليوتو ، مالي ، ملاوي ، ملديف ، موريتانيا ، موزامبيق ، ميانمار ، نيبال ، النيجر ، هايتي ، اليمن .

٥٧ - ووضعت لجنة التخطيط الإنمائي لفرق تحديد أقل البلدان نمواً مجموعة جديدة من المعايير في دورتها السابعة والعشرين التي عقدت في نيسان/أبريل ١٩٩١ ، شملت الناتج المحلي الإجمالي للفرد ، ورقمين قياسييين مركبين: (١) رقم قياسي موسع لنوعية الحياة المادية يتألف من أربعة مؤشرات هي - العمر المتوقع عند الولادة ، وعدد الساعات الحرارية التي يتزود بها الفرد ، ومعدل مجموع الملحقين بمدارس المرحلتين الابتدائية والثانوية ومعدل الإلمام بالقراءة والكتابة بين الراشدين ، و(٢) رقم قياسي للتنوع الاقتصادي يتألف من نسبة التصنيع من الناتج المحلي الإجمالي ، ونسبة العمالة في الصناعة ، ونصيب الفرد من استهلاك الكهرباء ، ونسبة تركيز الصادرات . وعلى أساس هذه المعايير ، أوصت لجنة التخطيط الإنمائي بإبقاء قائمة أقل البلدان نمواً التي تضم ٤٢ بلداً ، فيما عدا بوتسوانا ، وبأن تدرج في القائمة ستة بلدان جديدة هي جزر سليمان ، وزائير وزامبيا ، وغانا ، وكمبوديا ، ومدغشقر . وقدمت لجنة التخطيط الإنمائي توصياتها إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية الثانية لعام ١٩٩١ في الفصل الخامس من تقريرها^(٢) . وركزت لجنة التخطيط الإنمائي

أيضاً على أن القائمة الموصى بها سيكون لها "آثار هامة في برنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نمواً بوجه عام ، وبالنسبة للأرقام المستهدفة للمساعدة الانمائية الرسمية المتفق عليها فيها" .

٥٨ - وقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي أنه "ينبغي للجمعية العامة مواصلة النظر ، في دورتها السادسة والأربعين ، في الفصل الخامس من تقرير اللجنة ، آخذة في اعتبارها الآراء المبداءة في الدورة العادية الثانية للمجلس لعام ١٩٩١ ؛ ودعا الحكومات المعنية إلى القيام ، بالاستعانة بمثورة فنية من هيئات الأمم المتحدة المختصة ، إذا اقتضى الأمر ، بتقديم تعليقاتها في الدورة السادسة والأربعين للجمعية العامة (المقرر ٢٧٥/١٩٩١ المؤرخ في ٢٦ تموز/يوليه ١٩٩١) .

٥٩ - وقررت الجمعية العامة في دورتها السادسة والأربعين ، في قرارها ٢٠٦/٤٦ المؤرخ في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ ، "أن تبت في توصيات لجنة التخطيط الإنمائي المتعلقة بإدراج بلد من البلدان في قائمة أقل البلدان نمواً ، شريطة أن يكون البلد المعني قد أبدى موافقته على ذلك" . وقررت أيضاً "أن اخراج بلد ما ينبغي أن يتم بعد مرور فترة انتقالية من ثلاث سنوات ، تبدأ بعيد احاطة الجمعية العامة علماً بما توصلت اليه لجنة التخطيط الإنمائي من نتيجة مفادها اخراج البلد المعني" . وفي هذا الإطار ، أيدت الجمعية العامة توصيات لجنة التخطيط الإنمائي المتعلقة بإدراج جزر سليمان وزامبيا وزانير وكمبوديا في قائمة أقل البلدان نمواً ، كما اشترطت أيضاً أن يتم اخراج بوتسوانا من هذه القائمة بعد مرور فترة انتقالية من ثلاث سنوات . وفي نفس ذلك القرار ، طلبت الجمعية العامة إلى لجنة التخطيط الإنمائي "أن تنظر في إمكانية ادخال تحسينات أخرى على المعايير وتطبيقاتها ، وأن تقدم تقريراً بهذا الشأن إلى الجمعية العامة في دورتها الثانية والخمسين عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي" . وطلبت أيضاً إلى الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أن يقدم إلى المؤتمر في دورته الثامنة تقريراً عما يترتب على تطبيق المعايير الجديدة لتحديد أقل البلدان نمواً من آثار تتعلق بالموارد وغيرها من الآثار في تنفيذ برنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نمواً" .

حواشي المرفق الأول

- (١) ومن ثم ، عقد الأمين العام للائتلاف اجتماعاً للخبراء في كانون الثاني/يناير ١٩٩١ . انظر: "تقرير اجتماع الخبراء المعني بالمعايير الخاصة بتعيين أقل البلدان نمواً بين البلدان النامية" (الوثيقة TD/B/1290-TD/B/AC.17/37) .
- (٢) انظر الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، ١٩٩١ ، الملحق رقم ١١ (E/1991/32) ، الفصل الخامس .

الأول - الطويلة

[illegible]

المصدر: تقدير ان الإلتكاد استنادا إلى معلومات وأودة من منطقة التعاون والتنمية في البلدان الاقتصادية/أمانة لجنة المساعدة الإنمائية

(1) بما في ذلك استخدام ائتمان صندوق النقد الدولي .

الجدول ٢ - الدين الساهلية الصناعية وخدمة الدين للـ ٤٧ بلدا التي تشمل أقل البلدان نمواً . ١٩٨٩

البلد الدائن (١)	مجموع الدين ، ١٩٨٩				خدمة الدين بمليين الدولارات				مجموع الدين ، ١٩٨٩				مجموع الدين ، ١٩٨٩				مجموع الدين ، ١٩٨٩			
	أفضل البلدان نمواً	أفضل البلدان نمواً	أفضل البلدان نمواً	أفضل البلدان نمواً	أفضل البلدان نمواً	أفضل البلدان نمواً	أفضل البلدان نمواً	أفضل البلدان نمواً	أفضل البلدان نمواً	أفضل البلدان نمواً	أفضل البلدان نمواً	أفضل البلدان نمواً	أفضل البلدان نمواً	أفضل البلدان نمواً	أفضل البلدان نمواً	أفضل البلدان نمواً	أفضل البلدان نمواً	أفضل البلدان نمواً	أفضل البلدان نمواً	أفضل البلدان نمواً
٤٧.٤	٣٣.٣	٨٦١.٠	٦٨١.٧	٢٩.٩	٣٧٢.٢	٥١.٦	٤٨.٣	١٥.٣٧	١٢.٨١	١٥.١	١٥.٢	٣٠٧.٦	٢٥١.٩	١٣٨.٠	١٢٤.٦	٢٠.٧	٢٠.٨	٦.١٣	٥.٥١	١٥.١
٧.٧	٧.٣	١٤٥.١	١٤٦.٥	١٤.٧	٦٠.٠	١٢.٠	١١.١	٣.٥١	٢.٩٥	٧.٧	٧.٣	١٤٥.١	١٤٦.٥	١٤.٧	٦٠.٠	١٢.٠	١١.١	٣.٥١	٢.٩٥	٧.٧
١.١	٥.١	١٦١.٣	١٢٠.٠	٥١.٣	٤٦.٢	٧.١	٦.٩	٢.٣٥	١.٨٤	١.١	٥.١	١٦١.٣	١٢٠.٠	٥١.٣	٤٦.٢	٧.١	٦.٩	٢.٣٥	١.٨٤	١.١
٢.٥	٢.٥	٧٦.٥	٥٩.٠	٢١.٥	٢٠.٨	٤.١	٣.٤	١.٣٠	٠.٩١	٢.٥	٢.٥	٧٦.٥	٥٩.٠	٢١.٥	٢٠.٨	٤.١	٣.٤	١.٣٠	٠.٩١	٢.٥
٢.١	١.٩	٦٩.٠	٦٣.٠	١٧.٦	١٥.٣	٣.٤	٢.٣	١.٠٠	٠.٨٦	٢.١	١.٩	٦٩.٠	٦٣.٠	١٧.٦	١٥.٣	٣.٤	٢.٣	١.٠٠	٠.٨٦	٢.١
٠.١	٠.١	٤.٨	٢.٧	٠.٩	٠.٩	٠.٧	٠.٤	٠.٣٠	٠.١٠	٠.١	٠.١	٤.٨	٢.٧	٠.٩	٠.٩	٠.٧	٠.٤	٠.٣٠	٠.١٠	٠.١
٠.٣	٠.٣	١٢.٣	٩.٦	٢.٤	٢.٤	٠.٧	٠.٣	٠.١٩	٠.١٤	٠.٣	٠.٣	١٢.٣	٩.٦	٢.٤	٢.٤	٠.٧	٠.٣	٠.١٩	٠.١٤	٠.٣
٠.٣	٠.١	١٢.٠	٤.٣	٢.٩	٠.٧	٠.١	٠.٣	٠.١٨	٠.٠٩	٠.٣	٠.١	١٢.٠	٤.٣	٢.٩	٠.٧	٠.١	٠.٣	٠.١٨	٠.٠٩	٠.٣
٠.٠	٠.٠	٤.٤	٣.٤	٠.٠	٠.٠	٠.٥	٠.٥	٠.١٦	٠.١٣	٠.٠	٠.٠	٤.٤	٣.٤	٠.٠	٠.٠	٠.٥	٠.٥	٠.١٦	٠.١٣	٠.٠
٠.٠	٠.٠	٥.٨	٥.٣	٠.٢	٠.٠	٠.٤	٠.٤	٠.١٢	٠.١١	٠.٠	٠.٠	٥.٨	٥.٣	٠.٢	٠.٠	٠.٤	٠.٤	٠.١٢	٠.١١	٠.٠
٠.٠	٠.٠	١.٠	٠.٢	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	١.٠	٠.٢	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠
٢١.٠	٢١.٨	٩٤٧.٤	٩٢٢.٣	٢٦٢.٠	٢٥٩.٩	٢٢.٠	٢٤.١	٦.٥٣	٦.٣٩	٢١.٠	٢١.٨	٩٤٧.٤	٩٢٢.٣	٢٦٢.٠	٢٥٩.٩	٢٢.٠	٢٤.١	٦.٥٣	٦.٣٩	٢١.٠
٢٦.٩	٢٧.٥	٨٨٢.٨	٨٥٧.٨	٢٣٧.٣	٢٢٥.١	٢٠.٥	٢٢.٣	٦.٠٦	٥.٩٢	٢٦.٩	٢٧.٥	٨٨٢.٨	٨٥٧.٨	٢٣٧.٣	٢٢٥.١	٢٠.٥	٢٢.٣	٦.٠٦	٥.٩٢	٢٦.٩
٢.٧	٢.٨	٤٠.٦	٢٢.٧	٢٢.٧	٢٢.٧	١.١	١.٣	٠.٣١	٠.٣١	٢.٧	٢.٨	٤٠.٦	٢٢.٧	٢٢.٧	٢٢.٧	١.١	١.٣	٠.٣١	٠.٣١	٢.٧
٠.٣	٠.٢	٣٢.٨	٣١.٠	٢.١	١.٤	١.١	١.١	٠.٣١	٠.٣١	٠.٣	٠.٢	٣٢.٨	٣١.٠	٢.١	١.٤	١.١	١.١	٠.٣١	٠.٣١	٠.٣
٠.٨	٠.٨	٩٥.١	٧٨.٧	٧.٠	٦.٢	٥.١	٥.١	١.٥٩	١.٣٢	٠.٨	٠.٨	٩٥.١	٧٨.٧	٧.٠	٦.٢	٥.١	٥.١	١.٥٩	١.٣٢	٠.٨
١٩.٢	١٩.٤	٤١٦.٤	٤٠٥.٠	١٦١.٩	١٥٨.٤	١٦.٩	١٨.٥	٥.٠٢	٤.٩١	١٩.٢	١٩.٤	٤١٦.٤	٤٠٥.٠	١٦١.٩	١٥٨.٤	١٦.٩	١٨.٥	٥.٠٢	٤.٩١	١٩.٢
٧.٢	٧.٢	١٨٦.٣	١٧٧.٠	٦٠.٧	٥٩.٧	٧.٤	٢.٣	١.٩٥	١.٩٥	٧.٢	٧.٢	١٨٦.٣	١٧٧.٠	٦٠.٧	٥٩.٧	٧.٤	٢.٣	١.٩٥	١.٩٥	٧.٢
٦.٨	٦.٧	٩٧.٧	٩٦.١	٥٧.١	٥٥.١	٥.١	١.٣١	١.٣٥	١.٣٥	٦.٨	٦.٧	٩٧.٧	٩٦.١	٥٧.١	٥٥.١	٥.١	١.٣١	١.٣٥	١.٣٥	٦.٨
٠.٩	١.٠	٢٨.٣	٢٨.٢	٧.٩	٧.٩	١.٦	١.٧	٠.٤١	٠.٤١	٠.٩	١.٠	٢٨.٣	٢٨.٢	٧.٩	٧.٩	١.٦	١.٧	٠.٤١	٠.٤١	٠.٩
٠.٥	٠.٦	١٨.٧	١٨.٧	٤.٦	٤.٦	١.٥	٠.٤١	٠.٤١	٠.٤١	٠.٥	٠.٦	١٨.٧	١٨.٧	٤.٦	٤.٦	١.٥	٠.٤١	٠.٤١	٠.٤١	٠.٥
٢.٥	٢.٥	٣٨.٣	٣٧.٨	٢٩.٣	٢٨.٨	١.٢	١.٤	٠.٣٧	٠.٣١	٢.٥	٢.٥	٣٨.٣	٣٧.٨	٢٩.٣	٢٨.٨	١.٢	١.٤	٠.٣٧	٠.٣١	٢.٥
٠.٢	٠.٢	٤٤.٥	٤٤.٥	١.٥	١.٥	١.٣	١.٣	٠.٢٤	٠.٢٤	٠.٢	٠.٢	٤٤.٥	٤٤.٥	١.٥	١.٥	١.٣	١.٣	٠.٢٤	٠.٢٤	٠.٢
١٣.٢	١٣.٦	٤٧.٨	٤٧.٨	١١١.١	١١١.١	١.٩	٢.١	٠.٥٧	٠.٥٧	١٣.٢	١٣.٦	٤٧.٨	٤٧.٨	١١١.١	١١١.١	١.٩	٢.١	٠.٥٧	٠.٥٧	١٣.٢
١٠٠.٠	١٠٠.٠	٢ ٤١٦.٦	٢ ١٧٩.٢	٨٤٤.٨	٨١٨.٣	١٠٠.٠	٢٩.٦٢	٢١.٥٣	٢١.٥٣	١٠٠.٠	١٠٠.٠	٢ ٤١٦.٦	٢ ١٧٩.٢	٨٤٤.٨	٨١٨.٣	١٠٠.٠	٢٩.٦٢	٢١.٥٣	٢١.٥٣	١٠٠.٠

المصدر: تقديرات الأونكتاد المستمدة من نظام إعداد تقارير البلدان المدينية المعمول به في البنك الدولي .
 ملاحظة: انماستان وثوفا لو وكوسوديا وكيريبات غير مشمولة بنظام إعداد تقديرات البلدان المدينية المعمول به في البنك الدولي .
 (١) بلدان قدمت قروض مساعداً انسانية رسمية لم تعدد . إلى ٤٧ بلداً تشمل أقل البلدان نمواً (بموجب القائمة الجديدة) : زان

(1) **התאחדות**

المعجم: بتفسيرات الاونكتاد المستمدة من نظام اعداد تقارير البلدان المدينة المعمول به في البنك الدولي
ملاحظة: ايضا لبنان وتونس وكمبوديا وكيريباتي غير مشمولة بنظام اعداد تقارير البلدان المدينة المعمول به في البنك الدولي
(1) وكان لا بد من قرضها لم تتدد إلى ٤٧١ بلدا التي تشمل أقل البلدان نموا (بموجب القائمة الجديدة) تزيد على مليون دولار في عام ١٩٨٩ .
(ب) باستثناء استخدام اثنان صندوق النقد الدولي .

المصدر: أمارة الزنكشار .
القائمة السابقة (٤٢) (١) .

الجدول ٥ - هناك صادرات مدغشقر، وجزر سليمان، وزانيزيا، وفقا للتمنيف النموذجي للتجارة الدولية - السنتيفيغ ٢، حسب السنوي (اللائحة الإرتام) للمجموعات التي تم تصنيفها في الفترة ١٩٨٧ - ١٩٨٨

١٩٨٨ - ١٩٨٧				١٩٨٨ - ١٩٨٧			
كثبة مصرية				كثبة مصرية			
٤	٣	٢	١	٤	٣	٢	١
مجموع التصنيف النموذجي للتجارة الدولية				مجموع التصنيف النموذجي للتجارة الدولية			
الدولارات) بالبلد من** مسكن				الدولارات) بالبلد من** مسكن			
التصنيف المجموع				التصنيف المجموع			
المسكن				المسكن			

